محافظ القنيطرة لـ«الوطن»: عضو مجلس المحافظة مهمته نقل شكاوى أهل منطقته للمجلس

عضو في اللجنة القضائية العليا للانتخابات لـ«الوطن»: لجان الترشيح تبت بالطلبات أولاً بأول بعد دراستها

محمد منار حميجو

أكد عضو اللجنة القضائية العليا للانتخابات باسل أبو شهلا أن لجان الترشيح في المحافظات تبت بالطلبات أولاً بأول ومن دون تأخير بعد دراستها، مشيراً إلى أنه يحق لها البت بالطلبات المقدمة أمامها خلال خمسة أيام من تاريخ تقديم الطلب وإلا فإنه يعد مقبولاً.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين أبو شهلا أنه يحق لمن رفض طلبه الاعتراض أمام اللجنة القضائية الفرعية وذلك خلال ثلاثة أيام تبدأ من اليوم الذي يلي إعلان قبول الأسماء، مؤكداً أن عملية تقديم الطلبات في المحافظات تتم بشكل سلس ولم يرد أي مشاكل إلى اللجنة القضائية العليا حتى الآن على حد علمه وأن رئيس اللجنة على تواصل مستمر مع لجان الترشيح واللجان القضائية الفرعية في المحافظات.

وفيما يتعلق بموضوع تحديد المراكز الانتخابية أوضح أن تحديد المراكز هي من اختصاص اللجنة القضائية الفرعية بالتنسيق مع الرئيس الإداري في المحافظة وهو المحافظ، لافتاً إلى أنه يجب أن تغطي المراكز الانتخابية كامل مساحة المحافظة حتى يتمكن الناخب بأداء واجبه الانتخابي.

وأشار إلى أن القانون أعطى مهلة لتحديد المراكز الانتخابية قبل سبعة أيام على الأقل من يوم إجراء الانتخابات، مشيراً إلى أنه تم تشكيل أكثر من لجنة ترشيح في أغلب المحافظات للتسهيل على المواطنين تقديم طلبات الترشيح.

من جهته بين محافظ القنيطرة معتز أبو النصر جمران أنه لا يوجد أي صعوبات في عملية تقديم طلبات الترشح وأن اللجنة القضائية الفرعية متعاونة وبالتالي فإن جميع الأمور ميسرة، لافتاً إلى أن هناك إقبالاً لا بأس به في اليوم الثالث على تقديم طلبات الترشيح للمجالس المحلية.

وفيما يتعلق بالفرق بين مهام عضو مجلس المحافظة وعضو المكتب التنفيذي بين جمران أن أعضاء مجلس المحافظة ينتخبون أعضاء المكتب التنفيذي ثم يتم توزيع الاختصاصات الخدمية على أعضاء المكتب التنفيذ فمثلاً يكون هناك عضو مكتب تنفيذي مختص بالنقل وآخر بالمحروقات وهكذا.

وأوضح أن عضو المكتب التنفيذي يعتبر مفرغاً في حين عضو مجلس المحافظة ليس مفرغاً بل يكون على احتكاك مع أهل منطقته بشكل مباشر لنقل شكواهم إلى مجلس المحافظة، لافتاً إلى أن أعضاء المكتب التنفيذي من الممكن أن يجتمعوا مرة أو مرتين في الأسبوع وذلك حسب الحاجة ويكون الاجتماع فقط لأعضاء المكتب التنفيذي في حين في اجتماع مجلس المحافظة يحضر فيه جميع أعضاء المجلس وبالتالي يكون الاجتماع أوسع وأشمل.

وأشار إلى أنه يتم مناقشة العديد من القضايا في مجلس المحافظة مثل مناقشة آلية صرف مبلغ مالي كبير كما أنه يتم من خلاله استدعاء للمدراء في المحافظة لمناقشة الأمور الخدمية لطرح المشاكل على المدراء لحلها في حال كانت موجودة.

من جهته كشف محافظ إدلب ثائر سلهب أنه تم وضع آلية جديدة لتقديم طلبات الترشيح للأشخاص الراغبين بالترشح ويقطنون في محافظات أخرى وهي أنه يتم تجميع الطلبات ويتم إرسالها عن طريق شخص إلى مبنى المحافظة في مدينة خان شيخون في ريف إدلب المحرر والذي يقوم بدوره باستكمال الأوراق المطلوبة للمتقدمين للترشيح.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين أن الهدف من هذه الآلية التسهيل على المواطنين وذلك بعدم تكليفهم معاناة السفر إلى مدينة خان شيخون، لافتاً إلى أن أمس كان هناك إقبال جيد، متوقعاً أن يزداد الإقبال خلال الأيام القادمة.

> محافظ إدلب لـ«الوطن»: تجميع طلبات الترشح للقاطنين في محافظات أخرى وإرسالها إلى خان شيخون

بدايات خجولة لترشح النساء في طرطوس

طرطوس- ربا أحمد

ما يزال الإقبال على الترشح في محافظة طرطوس ضعيفاً بكافة دوائره حيث أوضح رئيس لجنة الترشيح القضائية الثالثة جمال سليمان أن الترشح لمجلس محافظة طرطوس عن منطقة القدموس لم يتجاوز/٢/ مرشح و/١١/ مرشحاً لمجالس الإدارة المحلية اثنان منهم جامعيان فقط ولم تترشح أي أنثى بعد.

كما أوضح رئيس لجنة الترشيح القضائية لمدن الدريكيش وصافيتا القاضي هيثم حسن أن عدد المرشحين لمجلس محافظة طرطوس عن الدريكيش /٥/ مرشحين ثلاثة منهم جامعيون وبلغ عدد مرشحي الإدارة المحلية لمنطقة الدريكيش اثنين فقط هما جامعيان أحدهما أنثى فقط.

وعن صافيتا بلغ عدد المرشحين لمجلس المحافظة /٩/ مرشحين /٦/ منهم جامعيون وعن مجالس الإدارة المحلية بلغوا /١٠/ مرشحين ثلاثة منهم جامعيون من بينهم امرأة واحدة.

بالمقابل أكد رئيس لجنة الترشيح لمدينة طرطوس ومنطقتها القاضي ثائر حمادة أن عدد مرشحي مجلس المحافظة بلغ /١٢/ مرشحاً تسعة منهم لمنطقة طرطوس وثلاثة عن المدينة، منهم /٦/ جامعيون وامرأة واحدة. وعن مجالس الإدارة المحلية بلغوا /٥/ مرشحين لمدينة طرطوس و/١٢/ مرشح عن بلدان منطقة طرطوس و/١٠/ مرشحين عن البلديات ولم يتجاوز عدد الجامعيين منهم ستة وامرأة واحدة.

وبالتواصل مع عدد من المرشحين أكدوا أن اللجان القضائية تقدم كافة التسهيلات ويعملون بإتقان وود ويعطون تصاريح لبعض الوثائق لسهولة وتيسير أمور المرشحين ولاسيما أن هناك صعوبة بتأمين صورة مصدقة عن الشهادات الجامعية كون الأمر يحتاج للسفر وفيه تكلفة مادية ووقت طويل.

وبدورهم القضاة أشاروا إلى أن الطلبات بدأت في يوم عطلة أي الجمعة الماضية ولم يكن للكثير من المرشحين علم بذلك علما أن كافة مراكز المواطن والجهات المعنية تعمل بشكل متواصل لتقديم كافة الأوراق المطلوبة.

يذكر أن عدد مقاعد المرشحين لمحافظة طرطوس يبلغ ١١٧٨ مقعداً لمجلس /١٠٥/ دوائر، يبلغ عدد مقاعد المدن سبع مدن حصة مدينة طرطوس ٣٨ مقعداً وباقي المدن ٢٥ مقعداً بينما يبلغ عدد البلدات ٣٨ بلدة يمثل كل منها عشرة أعضاء أما البلديات فيبلغ عددها /٥٤/ بلدية يمثلها عشرة أعضاء بحيث يوجد ١١ دائرة في كل من الشيخ بدر والقدموس و١٢ دائرة في بانياس والدريكيش و٢٥ دائرة في صافيتا و٢٧ دائرة في طرطوس.

مراكز استقبال الطلبات بحمص تشهد إقبالاً كبيراً

القاضي الشعبان لـ«الوطن»: الأحد بدأ الإقبال على الترشح بعد استكمال الأوراق الثبوتية و٢٥٠ طلباً حتى الآن

حمص- نبال إبراهيم

بين رئيس اللجنة القضائية الفرعية لانتخابات المجالس المحلية في حمص القاضي إسماعيل الشعبان لـ«الوطن» أن اللجان الانتخابية بمحافظة حمص بدأت عملها منذ يوم الجمعة الفائت في الساعة السابعة صباحاً باستقبال طلبات المتقدمين للترشيح لانتخابات مجالس الإدارة المحلية وذلك وفق المرسوم التشريعي رقم ٢١٦ لعام ٢٠٢٢ الذي ينص على تحديد يوم الأحد الموافق لـ ١٨ أيلول ٢٠٢٢ موعداً لإجراء انتخاب أعضاء المجالس المحلية، مبيناً أن تقديم الطلبات يستمر مدة سبعة أيام أي لغاية يوم الخميس القادم.

وأشار القاضي الشعبان إلى أن اللجان الانتخابية تتوزع في تسعة مراكز لاستقبال طلبات الراغبين في الترشح وهي مناطق حمص (تلكلخ – تدمر – الرستن – تلدو – القصير– المخرم) وبلدتي شين والرقامة، إضافة لمركزين في مبنى المحافظة أحدهم لأعضاء مجلس المحافظة والآخر لأعضاء مجلس مدينة حمص، مشيراً إلى أنه وبناءً على ما حددته وزارة الإدارة المحلية لعدد أعضاء مجالس الوحدات الإدارية وعلى عدد سكان المحافظة البالغ ٢٥٧١٦٥٤ فإن عدد الأعضاء في مجلس المحافظة ١٠٠ عضو وعدد أعضاء مجلس مدينة حمص ٥٠ عضواً بينما تكون في باقي الدوائر الانتخابية بحسب عدد السكان وهي محددة وفق جدول صادر عن الوزارة.

وأوضح أن عدد المراكز الانتخابية في المحافظة يبلغ ١٢٠٠ مركز موزعين في المدينة والريف وكل مركز يحتوي على صندوق اقتراع على الأقل، مؤكداً أنه تم تسمية لجان استلام طلبات الترشح وتجهيز الأماكن بإشراف القضاة، وأن اللجنة القضائية ستشرف على عمل لجان الترشيح بشكل مباشر، وتقوم اللجان باستلام طلبات الترشح وتدقيقها وإحالتها للجنة القضائية الموجودة في جميع المراكز ويحصل المتقدم على إيصال يثبت استلام طلبه ومن ثم تقوم اللجنة بدراسة وتدقيق الوثائق والبت بقبول الطلب أو رفضه خلال مدة ٥ أيام من تاريخ التقدم وبعد انتهاء فترة تقديم الطلبات تقوم اللجنة بإعلان جداول بأسماء المقبولين للترشح ويحق لمن رفض طلبه الاعتراض أمام اللجنة القضائية الفرعية للانتخابات خلال ثلاثة أيام ويعتبر قرار اللجنة مبرماً ومن ثم تبدأ الحملة الانتخابية للمرشحين.

وكشف الشعبان أن الإقبال على تقديم الطلبات كان ضعيفاً خلال يومي الجمعة والسبت نظراً للوقت الذي يحتاجه المتقدمون للحصول على أوراقهم الثبوتية، بينما بدأت مراكز استقبال الطلبات تشهد إقبالاً كبيراً وواضحاً منذ يوم أمس «الأحد» بعد تمكن المتقدمين من استكمال وثائقهم، مشيراً إلى أن عدد الطلبات المقدمة وصلت إلى نحو ٢٥٠ طلباً حتى تاريخ إعداد التقرير بينهم نحو ١٥٠ طلباً بالمدينة و١٠٠ طلب بالريف.

وأكد الشعبان أن المتقدمين بطلبات ترشحهم سيتفاجؤون على ما يقارب ٢٠٠٠ مقعد بالمدينة والريف، مشيراً إلى أن كل مواطن عربي سوري أتم العام ١٨ عام ويتمتع بالأهلية وغير محكوم بجرم له الحق بالاقتراع ضمن الوحدة الإدارية التي يتبع لها.

١،٢ ألف مليار ليرة أقرضها المصرف الزراعي.. ألف مليار منها لمؤسسة الحبوب

الزراعي لـ«الوطن»: تراجع الطلب على القروض كان حالة تريث مؤقتة ثم عاد معدل الطلب لما كان عليه

عبد الهادي شباط

أظهر تقرير مالي للمصرف الزراعي حصلت «الوطن» على نسخة منه أن الزراعي منح ١،٢ ألف مليار ليرة قروضاً لغاية شهر تموز من العام الجاري ٢٠٢٢ وهو ما يمثل معدل تنفيذ ١٦٣ بالمئة من خطة الإقراض للعام الجاري منها نحو ألف مليار ليرة إقراضات للمؤسسة العامة للحبوب، في حين أظهر التقرير أن إجمالي ودائع المصرف تجاوزت ٢٦١ مليار ليرة.

وعن دور المصرف الزراعي في تأمين مستلزمات الإنتاج بين مدير في الزراعي أن المصرف مستمر في دعم النشاط الاقتصادي عبر تأمين الحاجة من الأسمدة وفق المتاح والممكن للمصرف بما يسهم في توفير المادة للفلاحين في المناطق الآمنة والتي يمارس المصرف فيها نشاطه، مؤكداً أن المصرف الزراعي يعمل على منح القروض منذ عودة استئنافها حسب القرارات الخاصة بذلك ووفق التعليمات التنفيذية لمنح القروض لدى فروع المصرف الزراعي مع التشدد في تطبيق ضوابط المنح والحفاظ على أموال المصرف وتوجيه القروض نحو المشاريع الإنتاجية وفق تعديلات جدول الاحتياجات الأخير الذي أصدره المصرف الزراعي ويجري العمل به حالياً حيث أسهم تعديل جدول الاحتياجات بالتوافق أكثر مع احتياجات التمويل الفعلية للفلاحين والمستثمرين بما يسهم في الاستجابة لحالة التضخم الحاصلة وتمكين الفلاحين من الاستفادة من القرض وتأمين مستلزماتهم وفي المحصلة تمكينهم من الإنتاج ودعم النشاط الاقتصادي وتحقيق احتياجات السوق المحلية.

وعن تراجع الطلب على القرض الزراعي بعد رفع معدلات الفائدة مؤخراً اعتبر مدير مركزي في المصرف في تصريح له لـ«الوطن» أن حالة التراجع في الطلب على القرض كانت أشبه بحالة تريث مؤقتة ثم عاد معدل الطلب على القروض الزراعية لما كان عليه قبل رفع معدلات سعر الفائدة، وأن معظم القروض التي يمنحها المصرف الزراعي هي قروض إنتاجيه وليس هناك قروض استهلاكية لدى الزراعي وهو ما يسهم في استقرار حالة الطلب على القروض إضافة لحالة تبسيط إجراءات التمويل ومنح القروض للمشاريع الزراعية حيث يتم دراسة الطلبات التي ترد لفروع الزراعي ومنح القروض خلال وقت قياسي وخاصة في طلبات التمويل للمشروعات الزراعية ذات الطابع الحيوي والتي تعزز الإنتاج والنشاط الزراعي، مضيفاً إن المصرف جاهز لتمويل أي مشروع زراعي تظهر فيه جدية المستثمر وفق آلية التمويل المحددة في نظام عمليات المصرف التي تتوافق مع مراحل الإنشاء والإنتاج

وأشار إلى أن الزراعي يعمل على رفع خبرات العاملين لديه عبر تنفيذ برامج تدريب شاملة ومتكاملة تسهم في زيادة الخبرات والمهارات لدى العاملين في المصرف خاصة ممن تطلب مهامهم لتخصص وخبرة، وتم تنفيذ العديد من أعمال ودورات التأهيل في مختلف الأعمال المصرفية والتقنية.

المرحلة الأولى من الحوسبة السحابية انتهت والثانية قيد التنفيذ

«الاتصالات والتقانة» تنفذ مشروع تحسين كفاءة الأداء الحكومي الإلكتروني

تقدم عدد من العارضين لتنفيذ المنظومة الوطنية للمشتريات الحكومية

الوطن

في إطار متابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي للخدمات الحكومية التي اعتمدتها الحكومة عام ٢٠٢٢ وضمن البرنامج السادس (الحوسبة السحابية)، نفذت وزارة الاتصالات والتقانة المرحلة الأولى من مشروع الحوسبة السحابية Cloud Computing لدى الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة وأصبحت بالخدمة، مشيرة إلى أنه ورد في المحور الإستراتيجي الثاني من الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي للخدمات الحكومية (تحسين كفاءة الأداء الحكومي) ضمن البرنامج السادس (الحوسبة السحابية).

وبينت الوزارة في بيان لها نشرته على صفحتها الرسمية في (فيس بوك) أن هذا المشروع من المشاريع المهمة للإستراتيجية، مشيرة إلى أنها نفذت عدداً من الخدمات الخاصة برئاسة مجلس الوزراء العاملة على الشبكة الحكومية الآمنة إلى المنظومة وهي خدمتا البريد الحكومي الآمن وخدمة مشاركة الملفات.

ولفتت الوزارة إلى أنه يجري العمل على نقل باقي الخدمات الأخرى تباعاً وفق خطة زمنية محددة وضعتها الوزارة، أما المرحلة الثانية لتنفيذ الحوسبة السحابية، فهي قيد التنفيذ حالياً ومخصصة لاستضافة خدمات القطاع الخاص التي من المتوقع تنفيذها قبل نهاية العام الحالي.

وأوضحت الوزارة أنها تعتبر الحوسبة السحابية من أحدث التقانات الجديدة التي تتيح للمستخدم التحكم الكامل بالموارد على الشبكة من خلال واجهات برمجية سهلة، وتؤمن المساحات اللازمة لتخزين البيانات والنسخ الاحتياطي والمزامنة الذاتية، إضافة لإمكانيات معالجة برمجية عالية، كما تُمكّن من زيادة سعة الموارد بحسب حاجة الجهات المستفيدة من خدماتها، وتتمتع بسرعة الأداء والتوافرية العالية إضافة إلى مستويات الأمان العالية التي تميزها، التي تتضمن أنظمة منع اختراق كفيلة بحمايتها ومنع تدفق البرمجيات الخبيثة إليها.

وكشفت أنه من ضمن المشاريع الواردة ضمن الإستراتيجية مشروع (المنظومة الوطنية للمشتريات الحكومية) الذي ورد في البرنامج الخامس (التطبيقات الحكومية المشتركة) ضمن المحور الإستراتيجي الثاني من الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، حيث أعلنت عن تنفيذ هذا المشروع بعد إعداد الدراسات الفنية والمالية والقانونية اللازمة وتقدم عدد من العارضين للتنفيذ ويجري حالياً دراسة وتقييم العروض.

وبينت الوزارة أن الإستراتيجية تضمنت في البرنامج الثامن منها أيضاً (بناء وتكامل السجلات الوطنية) الذي يجري تنفيذه من خلال التعاون مع الوزارات ذات العلاقة وهي (الصحة – الصناعة – التجارة الداخلية – المالية) حيث تم الانتهاء من الدراسات الفنية والمالية والحقوقية تحضيراً للإعلان عن تنفيذ السجل الإلكتروني (الصناعي – الصحي – الضريبي)، نظراً لأهمية هذه السجلات وتكاملها مع بعضها، إضافة إلى الربط مع السجلات الجاهزة (التجاري – السجل المدني).

وفيما يخص المشاريع التي تم إدراجها من وزارة النقل، أكدت الوزارة أنه يتم إعداد مشروع (إدارة التصريح الإلكتروني لنقل البضائع) من وزارة النقل، وتدقيقه في وزارة الاتصالات والتقانة والمشروع قيد التنفيذ حالياً، وبالنسبة لمشروع (إدارة عمليات المركبات التجارية)، فهو قيد الإعلان من وزارة النقل بعد أن تمت دراسته واعتماده أيضاً من اللجنة المختصة في وزارة الاتصالات والتقانة.

وبينت الوزارة أنه لا يغيب عنها أهمية تدريب الكوادر البشرية المعنية بتنفيذ الإستراتيجية، وهذا ما ورد في المحور الإستراتيجي الثالث (البيئة التمكينية للتحول الرقمي) في البرنامج الثاني عشر (إدارة التغيير وبناء القدرات)، الذي تقوم بتنفيذهم وزارة التنمية الإدارية بهدف تدريب الكوادر الفنية على دورات نوعية تخصصية في إدارة المشاريع والعلوم الإلكترونية ذات الاختصاص.

ولفتت إلى أنها تعمل بإشراف من رئيس مجلس الوزراء وبالتعاون مع جميع الوزارات في الحكومة على تنفيذ المشاريع الواردة ضمن الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي للخدمات الحكومية ضمن الإمكانات المتاحة، في ظل حصار جائر مفروض على الشعب السوري، وتبعات قانون قيصر التي تستهدف بالدرجة الأولى القطاعات الخدمية والحيوية التي تسهم بشكل فاعل بإعادة إعمار سورية.

٢٥ بالمئة من منتجي الأجبان والألبان توقفوا عن العمل

السواس: انخفاض التصدير بنسبة ٤٠ بالمئة وسورية خرجت من المنافسة

الوطن

كشف عضو الجمعية الحرفية لصناعة الألبان والأجبان أحمد السواس في تصريح خاص لـ«الوطن» أن السبب الأبرز للفوضى في أسعار الألبان والأجبان في الأسواق هو ارتفاع التكاليف موضحاً أن الارتفاع لا يشمل الألبان والأجبان فقط إنما هناك أصناف أخرى من الألبان والأجبان المعلبة ارتفعت كذلك.

وأضاف إنه نتيجة لارتفاع درجات الحرارة وموجة الحر الشديد التي تشهدها البلاد حالياً تلجأ الأبقار لشرب كميات أكبر من المياه، لذا تنخفض نسبة الدسم في الحليب ونتيجة لذلك يصبح إنتاج الجبنة واللبنة يحتاج لكمية أكبر من الحليب قياساً بفترات الشتاء والطقس المعتدل، لافتاً إلى أنه خلال فصل الشتاء أو الأيام التي يكون فيها الطقس معتدلاً فإن كل ٦ كيلو من الحليب ينتج منها كيلو جبنة وكل ٣،٥ كيلو حليب ينتج عنها كيلو لبنة أما خلال أيام الحر الشديد فإن كل ٧،٥ كيلو حليب ينتج عنها كيلو جبنة وكل ٤ كيلو حليب أو أكثر ينتج عنها كيلو لبنة.

وبيّن السواس أن نسبة التلف بقطاع الألبان والأجبان خلال الفترة الحالية كبيرة وخسائر حرفيي الألبان والأجبان كبيرة أيضاً نتيجة فترات التقنين الطويلة للكهرباء وارتفاع درجات الحرارة، وبات عمل الحرفيين الذين يعملون بصناعة الألبان والأجبان يعتمد بنسبة كبيرة على المولدات فيضطرون لشراء ليتر المازوت بما يتراوح بين ٥ و٦ آلاف ليرة.

ونتيجة لارتفاع سعر المازوت، فإن نسبة كبيرة من حرفيي صناعة الألبان والأجبان توقفوا عن العمل ونسبتهم تتراوح بين ٢٠ و٢٥ بالمئة فضلاً عن أن الحرفيين الذين يمتلكون ورشات صغيرة وغير منتسبين إلى الجمعية الحرفية وكانوا يخدمون مناطق معينة، نسبة كبيرة منهم توقفوا عن العمل أيضاً لعدم إمكانيتهم الاستمرار بالعمل في ظل الظروف الصعبة ودرجات الحرارة الشديدة وعجزهم عن تأمين حوامل الطاقة وغيرها.

وبخصوص صدور نشرة أسعار جديدة للألبان والأجبان، بين السواس أن الجمعية رفعت بيان تكلفة منتجات الألبان والأجبان لمديرية تموين دمشق منذ أسبوع ولغاية الآن لم يأت الرد، مشيراً إلى أنه تم تحديد سعر كيلو الجبنة البلدية في بيان التكلفة المرفوع بسعر ١٥ ألف ليرة وكيلو اللبنة بسعر ١٠،٥ آلاف وكيلو اللبن بسعر ٢٩٠٠ ليرة والحليب بسعر ٢٥٠٠ ليرة، لافتاً إلى أن رفع الأسعار في البيان الذي رفعته الجمعية سببه الأساسي ارتفاع سعر كيلو الحليب خلال الأسبوعين الماضيين بمعدل ١٥٠ ليرة سورية للكيلو إضافة لارتفاع سعر العلف وحوامل الطاقة، مطالباً في الوقت نفسه بضرورة وضع تسعيرية تموينية أسبوعية للألبان والأجبان أسوة بالنشرات التي تصدر للخضر والفواكه والفروج واللبيض.

وأكد السواس أن معاناة تأمين الغاز الصناعي موجودة منذ بداية السنة وما زالت مستمرة وليس هناك كميات كافية تغطي الحاجة وتوزع على الحرفيين، موضحاً أن محافظ دمشق قطع وعداً الأسبوع الماضي بزيادة مخصصات الحرفيين من الغاز وطلب منا رفع جداول بالحرفيين الذين يعملون بصناعة الألبان والأجبان بدمشق، مبيناً أن سعر أسطوانة الغاز الصناعي في السوق السوداء اليوم ١٥٠ ألف ليرة.

وختم حديثه بالقول إن تصدير الأجبان ما زال مستمراً لكنه انخفض خلال الفترة الحالية بنسبة تتراوح بين ٣٠ و٤٠ بالمئة نتيجة لارتفاع التكاليف حيث أصبح هناك أسواق خارجية منافسة في التصدير للسوق السورية مثل الأسواق التركية والأردنية، مؤكداً أنه قبل نحو الشهرين كانت المنتجات السورية تنافس التركية والأردنية وكانت نسبة التصدير أكبر.